http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1401) السنة السادسة - الاربعاء (31) كانون الاول 2008

كفلت رسوخ الديمقراطية بالانتخابات والاستفتاء المقبلين

توقعات أن يكون عام 2009 حاسما في مستقبل العراق

بغداد/ المدى

توقع باحث امريكي ان يكون عام ٢٠٠٩ حاسما في مستقبل العراق، ذلك ان سلسلة الانتخابات والاستفتاءات التي سيشهدها ستقرر ما اذا سيكون بلدا ديمقراطيا «راسخا او ينهار».

ورأى سكوت كاربنتر، من معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، في مقال له نشره المعهد مساء ، ان الانتخابات العديدة التي من المقرر اجراؤها في العام المقبل تقدم صورا عن الحرية في العراق وتبرهن حتما ما اذا ستتعزز تجربة العراق الديمقراطية او تنهار.

واستدرك قائلا إن رمي صحفي بحذائه رئيس الولايات المتحدة قد يكون احدث صورة عن الحرية في العراق، الا أن ادارة اوباما اذا ارادت صوراً افضل من الاحذية عليها ايلاء اهتمام افضل بهذا البلد.

وطبقا للمعهد الجمهوري العالمي، كما نقل كاربنتر، فان العراق قد يعقد ما يصل الى عشرة انتخابات في عام ٢٠٠٩، وهو ما يعني اكثر مما عقد في البلدان العربية مجتمعة في العام الحالي.

واستعرض الكاتب تلك الانتخابات قائلا انها تتضمن الانتخابات المحلية في الشهر المقبل، وانتخابات المجالس البلدية، والاستفتاء على الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة، واستفتاء محتملة على كركوك واخر بشان رغبة اهل البصرة في حكمها ذاتيا واخيرا الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في نهاية العام المقبل.

وعبر كاربنتر عن اعتقاده بأن كل واحد من هذه الانتخابات ستأتي باجابة عن قضية حاسمة في مستقبل العراق «هل يمكن للعراق ان يخرج منها خاليا من الطائفية الشللية؟ أم هل سيدخل السنة في المناطق الغربية الى الفضاء السياسي مرة اخرى وهم الذين تخلوا عنه في عام ٢٠٠٥؟ وهل ستؤمن السلطات المحلية المزيد من الاستقلالية عن بغداد المركزية؟ هل ستكون هناك مناطق فيدرالية في العراق غير كردستان؟ هل سيكون هناك انتقال ديمقراطي للسلطة من جماعة سياسية الى اخرى؟».

ورأى الكاتب ان الاجابة عن هذه الاسئلة لن تكون سهلة، فكل سؤال يطرح مخاطر ومصاعب امام الحكومة الحالية وامام الولايات المتحدة، التي تأمل الخروج من العراق بحلول عام ٢٠١١، ان لم يكن قبل ذلك.

لكن ما وراء التخطيط للبدء بخفض القوات الامريكية، كما لاحظ الكاتب، فان فريق اوباما الانتقالي لم يعط الا اشارات ضئيلة عن اهدافه في العراق للعام ٢٠٠٩ او عن كيفية «الحشد» لهذا المشكل.

وعن ما ستكون عليه وجهة نظر الادارة الامريكية، على سبيل المثال، في الاستفتاء على البصرة؟ قال اذا ما تمت الموافقة على الحكم الذاتي في البصرة، فان من المحتمل ان يؤدي هذا التصويت الى تقسيم العراق بالطريقة التي دعا اليها نائب الرئيس المنتخب جو بايدن عندما كان سيناتورا.

وتساءل قائلا هل ستسعى ادارة اوباما الى تامين تلك الانتخابات، حتى لو كانت القوات الامريكية منسحبة من المدن؟ وهل سينسق فريق مجلس امن وطني واسع برئاسة نائب مستشار الامن الوطني السياسات ويقدم توصيات الى الرئيس، ام ستتولى وزيرة الخارجية هيلاري رودهام كلنتون القيادة؟».

ومضى في تساؤلاته قائلا «هل سيكون هناك سفير بقدرات عالية في العراق يكون متمكنا مثل راين كروكر، السفير الحالي، او سيكون هناك فراغ في هذا المنصب يسبب تراخيا؟».

وقال الباحث الامريكي ان الكثيرين يعملون تحت «وهم ان الديمقراطية في العراق ما زالت مجرد نتاج لخيال الرئيس بوش الايديولوجي والواقع يقول ان العملية السياسية العراقية لما تزل الامل الوحيد لدى امة هشة للتوصل الى قرارات حول مستقبلها».

وبين قائلا «من دون ان تشير ادارة اوباما بنحو صريح الى التزامها بالديمقراطية في العراق وتعمل من اجل الدفاع عن المكتسبات التي تحققت، فلربما ترسل اشارة بأنها لا تعنى بكيفية التوصل الى الاستقرار في العراق بقدر ما تعنى باستقرارها هي».

وتابع القول اذا ما تم التخلي عن «السياسات الحزبية في العراق فستبقى قوة السلاح هي الوحيدة في الميدان، وهذا احتمال مقلق في بلد متعسكر بهذا النحو».

وأورد الكاتب اعداد القوات العراقية المسلحة إضافة الى الجماعات المسلحة قائلا «طبقا لدليل معهد بروكنغز الخاص بالعراق، فان حجم قوات الامن العراقية يصل الى ٥٥٨,٢٧٩، من اصل سكان البلد البالغين ٢٩ مليونا».

واستشهد الكاتب بقول المنظر العسكري والمؤرخ البروسي كارل فون كلوزيفتش (١٨٣١) الذي يعد واضع ستراتيجية الحرب المعاصرة ان «فشل السياسة يعني ان الحرب تتواصل بوسائل اخرى».

واختتم كاربنتر مقاله قائلا ان «الرئيس بوش قد تعرض الى الانتقاد لأنه غامر برئاسته من خلال الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣. وعلى الرئيس اوباما الا يغامر برئاسته من خلال عدم اهتمامه في عام ٢٠٠٩، معتبرا أن «الرهان في عام انتخابات العراق قد لا يكون عاليا. فالرئيس المنتخب بمواجهة الشعب العراقي والولايات المتحدة».

برغم عدم الاتفاق على تقاسم المياه

آمال بزيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا الى اكثر من ٨ مليارات دولار سنويا

بغداد/ المدى

كشف نائب في اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب عن أن حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا يفوق الثمانية مليارات دولار سنويا، فيما قال مدير الغرفة التجارية والصناعية في دهوك إن الحركة التجارية بين الجانبين عبر معبر ابراهيم خليل الحدودي شهدت مؤخرا «توسعا وزيادة كبيرة».

وقال النائب يونادم كنا ان «ارقام التبادل التجاري بين العراق وتركيا يفوق الثمانية مليارات دولار سنويا، ومن الممكن ان يرتفع هذا الرقم في حالة تنظيم الأمر بصورة افضل». وأوضح كنا بحسب (أصوات العراق) ان «العلاقة التجارية مع تركيا قديمة وكانت تقوم بصورة خاصة على توريد النفط الاسود والمحروقات ولم تتوقف».

وأضاف كنا «نحن بحاجة الى تطوير العلاقة التجارية والاقتصادية والاستثمارية مع تركيا، والحكومة العراقية تدعو الى الاعمار والاستثمار، فالاضافة الى كونها بلدة جارة تعد تركيا جسرا بيننا وبين الدول الاوروبية».

من جهته، ذكر مدير الغرفة التجارية والصناعية في دهوك أن «الحركة التجارية من تركيا عبر معبر ابراهيم خليل الحدودي في زاخو شهدت مؤخرا توسعا وزيادة كبيرة بعد ان تراجع سعر الشحن من مدينة ميرسين باتجاه زاخو الى نصف ماكانت عليه بسبب تأثير الازمة المالية». وأوضح اياد حسن عبد الحليم بحسب (اصوات العراق) انه «الى جانب ذلك، قدم الجانب التركي تسهيلات كبيرة لدخول اكبر قدر من الشاحنات الى العراق ودهوك بصورة خاصة عبر معبر ابراهيم خليل مؤخرا». وأضاف مدير غرفة تجارة وصناعة دهوك ان «المواد الانشائية ومواد البناء المختلفة والغذائية بالدرجة الثانية هي الأكثر تليها المواد المنزلية».

وأضاف أنه «بسبب الأزمة وتأثيرها بدأت البضائع التركية تأتي بشكل اكبر الى عموم العراق لأن هذا المعبر يعد نافذة العراق الرئيسية باتجاه تركيا».

وبخصوص طبيعة العلاقات التجارية مع الجانب التركي قال إن «العلاقات مع رجال الأعمال والغرف التجارية وخاصة غرفة تجارة ديار بكر في تحسن مستمر ونحن نشارك في المعارض الرئيسية التي تقام في تركيا، حيث شاركنا هذه السنة في اربعة معارض، فضلا عن الصلات المباشرة بين رجال الأعمال».

أما المحلل الاقتصادي هلال الطعان، فقال ان «زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى تركيا قد تفتح آفاقا واسعة لعلاقات جديدة مع الأتراك خاصة ان هناك مصالح مشتركة بين البلدين هما المياه والنفط».

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد زار الأسبوع الماضي تركيا والتقى نظيره التركي رجب طيب اردوغان وقادة اتراك آخرين وبحث معهم المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وفي تموز من هذا العام زار اردوغان بغداد ووقع مع المالكي اتفاقية ثنائية لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين الذي سيكون برئاستهما.

وبين الطعان أنه «لا يمكن للعراق ان يستغني عن تركيا في موضوع المياه، كما لا يمكن لتركيا الاستغناء عن العراق في موضوع النفط»، مضيفا ان «التجارة بالرغم من انتعاشها بين هذين البلدين، لكنها ليست بالصورة التي هي عليها مع ايران».

وأوضح الطعان ان «العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا علاقات قديمة ومشتركة في عدة مجالات، منها ان النفط العراقي يمر عبر الموانئ التركية، كما ان تركيا هي المصدر الرئيس لمياه العراق».

وأضاف أن «تركيا ابتعدت في عشرينيات القرن الماضي عن محيطها الإقليمي والإسلامي وبدأت تأخذ دوراً آخر وأقامت العديد من السدود على نهري دجلة والفرات واتفقت مع اسرائيل على بيعها المياه عبر انابيب السلام، وبالفعل بدأت بانشاء اكبر سد وفي حال اكتماله سيؤدي الى تحويل اكثر من ثلث الأراضي الزراعية العراقية الى اراض قاحلة».

وتابع أن «تركيا قامت بعد ذلك بمساومة العراق باطلاق مصطلح (الماء مقابل النفط) باعتبار ان الماء من الموارد الطبيعية التي تباع مثله مثل النفط». واقترح الطعان بأن «تقوم الحكومة العراقية بايجاد حلول وسط، كمنح الاتراك النفط الخام بأسعار تفضيلية».

تفاؤل بتزامن أعياد الميلاد ورأس السنة الهجرية

بغداد/ وكالات

أبدى بغداديون من طوائف وأحياء مختلفة، ارتياحهم لمقدم رأس السنة الهجرية مع رأس السنة الميلادية في وقت متقارب جدا، وعدوا الاتفاق على موعد بدء شهر محرم الحرام علامة باتفاق جميع الاطراف فأل حسن لمستقبل بلدهم.

وقال جمال الحديثي (٣٥) عاما من أهالي حي القادسية إنه «أمر يبعث على السرور أن تتزامن السنة الهجرية مع الميلادية في اسبوع واحد»، عادا أن ذلك «أحد نعم المولى سبحانه وتعالى وفاتحة أمل لتوحد العراقيين بكل أطيافهم ومذاهبهم».

وأضاف الحديثي أن علماء الدين «اتفقوا على أن يكون يوم الاثنين الموافق التاسع والعشرون من كانون الأول هو الأول من شهر محرم الحرام وأول أيام السنة الهجرية المباركة وهذا أمر آخر يبعث على السرور والبهجة وفأل حسن لنا ولبلدنا».

وذكر ستار المحمداوي (٤٤) عاما من أهالي مدينة الصدر أنه «أمر مفرح حقا أن يتوافق مطلع السنة الهجرية مع السنة الميلادية» معبرا عن أمله بأن «يتوحد العراقيون ويستتب الأمن والسلام في ربوع العراق من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه مع العام الهجري الجديد أو الميلادي».

من جهته قال يوسف توما (٣٠) عاما من أهالي حي الغدير إنه «أمر رائع أن يتزامن دخول العامين معا، وأن يحتفل المسلمون والمسيحيون برأس السنة الهجرية والميلادية»، مستدركا «لكن هناك فرق بطبيعة الاحتفال إذ أن المسيحيين بإمكانهم اقامة حفلات الزفاف مع رأس السنة الميلادية لكن معظم المسلمين لا يقيمون مثل هذه الحفلات مع رأس السنة الهجرية».

ويقول زياد متي (٢٧) عاما، من سكنة شارع الصناعة، إن «تزامن العيدين معا يدل على وجود ثقافة مشتركة بين الديانتين المسيحية والإسلامية وأن ليس هناك فرق بين جوهر الديانتين». وأضاف أنه يتذكر أنه في «عام ٢٠٠٦ وافق شهر رمضان مع العيد الكبير للمسيحيين لتعمهم الفرحة كما عمت أخوانهم المسلمين».

بين الفوضى والعبث والامنيات

الآثار العراقية.. ابواب مشرعـــة للنهـــــب والسلـــب والإهمـــال

بغداد/ ناظم العكيلي

بخطوات مرتبكة ومسير اثقل ميزانه هول الصدمة ونظرات تجمع بين الذهول والشعور بالاسى، راح الدكتور (ب. و) يذرع شوارع وتفرعات مدينة بابل الاثارية متأملا مرافقها وابنيتها التاريخية الاثرية بعين اتعبت قدرتها على الابصار سنون الغربة والدراسة والبحوث الاثارية خارج الوطن لاكثر من ثلاثين عاما.

كان الدكتور (ب) يتوقف بين الفينة والفينة يلتقط نفسا من هواء المدينة وانفاسا من غليونه الذي كان يرسل دخانا استثنائيا ويتوقد احمرارا مع ان الوقت نهار فيردد في كل محطة توقف « انها الكارثة، بابل تحتضر، هذه جريمة لايمكن السكوت إزاءها، المدينة يمكن ان تنهار في اي وقت». في نهاية رحلته الشاقة جسديا ونفسيا قال «المدينة بحاجة الى جرعة انعاش سريعة ومن قبل جهات ومؤسسات متخصصة، الابنية متصدعة وبعض التصدعات تبدو قديمة ولكن البعض الاخر يبدو انه تكون حديثا ومن الممكن ان تتسبب بانهيار الكثير من الابنية والمرافق التي تمثل عماد المدينة ومحور اهميتها التاريخية».

ويؤكد الدكتور (ب. و) ان التمعن بدقة علمية الى شكل الارض وبعض اعمال الردم وتعديل المساحات الترابية والاراضي الزراعية في المدينة يكشف عن العشرات من حالات التنقيب والحفر غير المشروع والتي لاتحتمل معها وفي طياتها سوى دلائل على حدوث العديد من اعمال التنقيب والحفر المنظمة لاغراض السرقة والنهب، واضاف «بما ان المدينة كانت تخضع لسيطرة القوات الاجنبية والبولونية منها بشكل خاص فان التهمة والمسؤولية يجب ان تتحملها هذه القوات التي عليها ان تجيب بالحاح عن السؤال التالي: كيف حدث ما حدث؟ ومن الذي قام به؟ واين ذهبت الاثار المنهوبة ؟.وتؤكد ملاحظات بصرية مباشرة وتقارير علمية وبحثية من قبل مؤسسات مهتمة بالاثار العراقية تعرض المواقع الاثارية الى عمليات تخريب وتدمير ونهب وسلب منظمين منذ دخول القوات متعددة الجنسية في نيسان ٢٠٠٣ ولغاية هذا الوقت ما يدعو باصرار الجهات المعنية العراقية لقيامها بما يلزم لتوفير الحماية لهذه المواقع واعادة تاهيلها على اسس علمية وتقنية حديثة.

فألإ الى التخريب المتعمد من قبل جماعات القاعدة في بعض مدن العراق وعمليات نهب المواقع الاثارية بما فيها مأساة نهب المتحف الوطني العراقي تؤكد مصادر في المتحق الوطني البريطاني ان تحركات القوات الاجنبية في العراق الحقت بالمواقع الاثارية العراقية اضرارا بالغة وغاية في الخطورة حيث يصف جانبا من ذلك امين مجموعة مقتنيات الشرق الاوسط في المتحف البريطاني بعد زيارته لمدينة بابل التاريخية قبل عامين بالقول «بنيت مهابط طائرات الهليكوبتر والطرق دون الاكتراث لما قد يقبع تحتها أو بالقرب منها وان حركة المركبات الثقيلة واستخدام حصى معالج كيميائيا ساهما في الضرر الذي لا يمكن اصلاحه» وتضيف المصادر ان «اكثر من عشرة خنادق قد حفرت، حيث عثر على قطع فخار وشظايا من الاحجار عليها نقوش بالكتابة المسمارية اضافة الى ملء عشرات اكياس الجنفاص الكبيرة برمال اجترفت من الموقع الاثري» تشير المصادر ايضا الى مقارنة ما حدث بعد عام ٢٠٠٣ بما فعله النظام السابق من اعمال اعادة بناء عبثية دعائية تسببت بازالة وطمس معالم اثارية بقصد حشر اسمه ضمن اسس الابنية الجديدة بحثا عن الخلود». وتضيف «لم يكن حال المواقع الاثارية الاخرى باحسن من حال مدينة بابل، حيث تؤكد التقارير انها تتعرض يوميا الى اعمال حفر وتنقيب بدائية غير مشروعة من قبل عصابات ومتنفذين في بعض المحافظات لاغراض السرقة والتهريب من دون ان تتمكن الجهات المسؤولة عن حماية المواقع من وضع حد لذلك بدواعي الخوف من العواقب».ويعود الدكتور (ب.و) للحديث فيقول «اليونسكو تشترط عدم تدخل الدول المعنية بالمواقع الاثارية بالنواحي الفنية والهندسية في تبنيها للمواقع الاثارية» ويضرب مثالا على ذلك بقرار اليونسكو رفع مدينة بابل الاثارية من قائمتها بعد التغيير المدمر الذي الحقته مشاريع النظام السابق العبثية في المدينة اضافة الى تؤكدها من التقارير التي قدمت للمنظمة عن حالات نهب وتهريب منظمين مارسهما بعض المقربين من دائرة نظام صدام وبعض افراد عائلته والتي كان من اخطر واسوأ امثلتها سرقة مخطوطة الوصايا العشرة للنبي موسى (ع) وبيعها الى جهة اجنبية قيل عنها في وقتها انها اسرائيلية من قبل احد مرافقي صدام في حينها حسب قول الدكتور (ب و).

وكانت منظمة اليونسكو التي تضم لائحة التراث التابعة لها (٨٥١) موقعا بينها(٦٠٠) موقع ثقافي و١٦٦ موقعا طبيعيا و٢٥ موقعا مختلطا تقع في انحاء متفرقة من العالم، وقد اعلنت مؤخرا عن اضافة مدينة سامراء التاريخية الى قائمة التراث والمواقع الاثارية التابعة لها. ومن شان هذه الخطوة ان تمكن المدينة من ان تحظى برعاية عالمية واعمال صيانة لمعالمها الاثرية تحت اشراف المنظمة الدولية التي دائما ما تشترط ان تقوم كل اعمال الصيانة باشرافها ومتابعتها.

من جانبهم رحب عدد من المسؤولين والمعنيين بالاثار العراقية بخطوة اليونسكو معربين عن الامل بان تكون الخطوة مفتاحا لحل ازمات ومشاكل الاثار العراقية وحافزا مشجعا لبعض الدول التي تمتلك لقى وقطع ومقتنيات اثارية عراقية لاعادتها الى العراق. وفي هذا الصدد اعادت الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ١٠٠٠ قطعة اثارية جرى تهريبها الى هناك بعد عام ٢٠٠٣. وتعقيبا على الخطوة الاميركية قال وزير السياحة والآثار قحطان عباس الجبوري في تصريح صحفي ان «هذه المبادرة ستجعل الكثير من اصدقائنا في العالم يتخذون خطوات مماثلة لتسهم في اعادة ارث العراق الحضاري وشواهد تاريخه العريق». يشار الى أن المتاحف العراقية فقدت اكثر من ١٥ الف قطعة اثرية وتاريخية خلال اعمال النهب الذي تعرض له المتحف العراقي بعد دخول القوات الاميركية بغداد عام ٢٠٠٣.